



Global Coalition to Protect Education from Attack

الاعتداءات على التعليم 2014

أسئلة متكررة حول الدراسة

ما الذي يعتبر "اعتداء على التعليم" بحسب نطاق وتعريف الدراسة؟

بشكل عام، يشمل ذلك الهجوم المادي على أي منشأة تعليمية، بما في ذلك البنايات ووسائل النقل المرتبطة بالتعليم، وكذلك التهديدات أو العنف الفعلي ضد الطلاب من أي سن، وكذلك المعلمين والأكاديميين وغيرهم من العاملين بالتعليم. رغم أن استخدام المدارس والجامعات لأغراض عسكرية لا يعد نظرياً في حد ذاته اعتداءً، إلا أن الدراسة تفحصه لكونه يؤدي إلى إغلاق المدرسة أو الجامعة أو يعرض الطلاب والعاملين لخطر هجمات الطرف الخصم. ومن الأهمية بمكان أن الدراسة تركز على الاستخدام المتعمد للقوة ضد المدارس والجامعات والطلاب والمعلمين والأكاديميين، وليس على الضرر العارض أو غير المتعمد جراء الاقتتال أو الحرب. هذه الاعتداءات متعمدة. كما تغطي الدراسة حوادث اشتملت على الاستخدام المتعمد للعنف إلى جوار مباني تعليمية حيث يُرجح أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بالطلاب أو العاملين بالتعليم أو المنشآت التعليمية.

من الذين ارتكبوا الاعتداءات؟

أنواع الجناة الذين تغطيهم الدراسة تشتمل على القوات المسلحة (ومنها القوات المسلحة الدولية) وقوى الشرطة، والأجهزة الاستخباراتية، والقوات شبه العسكرية والميليشيات التابعة للدول، والجماعات المسلحة غير التابعة لدول، ومنها قوات المتمردين أو المعارضة أو أية جماعات أخرى مسلحة عسكرية أو إثنية أو سياسية أو دينية أو طائفية. قد يشمل الجناة أيضاً على العصابات أو الجموع العنيفة غير المنظمة مثل تنظيم جماعة مسلحة، لكن تحركها دوافع مشابهة. رغم أن الدراسة لا تشمل بشكل عام الهجمات ذات الطبيعة الإجرامية، فإنها تبحث في ظاهرة هجمات المنظمات الإجرامية المسلحة والمنظمة، ومنها عصابات الإتجار بالمخدرات، ومردود العمليات الأمنية التي تواجهها حيث ينتشر العنف ويظهر نمط من الهجمات على الأهداف التعليمية.

بشكل عام، هل توصلت الدراسة إلى أن الاعتداءات تتزايد؟

للأسف من المستحيل الإجابة على هذا السؤال. رغم أن اليونسكو أجرت ونشرت دراستين مماثلتين في 2007 و2010، فإن هذه الدراسة أكثر استفاضة بكثير، إذ تركز بشكل معمق على بُعدين إضافيين من البحوث (الاستخدام العسكري للمنشآت التعليمية والاعتداءات على التعليم العالي) وتبحث بشكل أعمق في الدول الفرانكوفونية عن البحوث السابقة – فتوفر فرصة للباحثين للتعرف على المزيد من الاعتداءات. كما أن جهود الرصد والإبلاغ للاعتداءات على التعليم قد تحسنت كثيراً منذ عام 2010 – لا سيما من قبل الأمم المتحدة، رغم أن حتى الأمم المتحدة لا ترصد الاعتداءات في جميع الدول المتضررة. لذا، رغم أن الدراسة وجدت اعتداءات أكثر بكثير في شتى أنحاء العالم وفي بلدان أكثر مما أظهرت البحوث السابقة، فإن هذه التغييرات ربما لا تعكس سوى تحسن أعمال الرصد، وتحسن المراقبة وزيادة نطاق البحوث. الأكثر أهمية هو وجود ذلك النطاق الواسع والجسيم للاعتداءات على التعليم في السنوات الأخيرة. ترى هذه الدراسة أن مشكلة الاعتداءات على التعليم أكثر انتشاراً مما تبين من التقارير السابقة.

ما الذي يمكننا فعله لمنع الاعتداءات على التعليم؟

هناك جملة من الإجراءات الكفيلة بتحسين تدابير حماية المدارس والجامعات والطلاب والمعلمين والأكاديميين والعاملين بالتعليم. قد تشمل تحسين الوضع الأمني، مثل توفير حراس مسلحين أو غير مسلحين، أو بناء جدران حول

المدارس لحمايتها، أو توفير الإسكان للطلاب داخل مقر المدارس أو بالقرب منها. وقد تشمل تدابير الحماية أيضاً التحقيق والملاحقة القضائية للجناة لردع وقوع المزيد من الهجمات، والتفاوض بين الجماعات المسلحة والقوات المسلحة للتوصل إلى اتفاق على عدم مهاجمة المدارس. من الردود الأخرى أيضاً معالجة الدوافع المتصورة للهجمات – على سبيل المثال تغيير المقررات الدراسية لجعل التعليم أكثر استيعاباً للمعتقدات الدينية المختلفة أو الهويات الإثنية والثقافية المختلفة. ومن التوصيات الأساسية للدراسة مطالبة المسؤولين على أعلى المستويات في الحكومات وكذا قادة الجماعات المسلحة غير التابعة لدول، بالإدانة العلنية للهجمات على التعليم، وإصدار سياسات وأوامر عسكرية لحماية المدارس والطلاب والمعلمين وتبني توجيهات لوسينس لحماية المدارس والجامعات من الاستعمال العسكري أثناء النزاعات المسلحة. كما تدعو الدراسة إلى إنهاء الإفلات من العقاب على تلك الاعتداءات، وإلى تحسين وزيادة الرصد والإبلاغ من أجل فهم المشكلة وتحسين ردود الفعل.

ما هي توجيهات لوسينس؟

هذه التوجيهات التي تستند إلى القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وكذا إلى الممارسات الجيدة، تهدف إلى مساعدة الدول والجماعات المسلحة غير التابعة لدول في حماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح. تم إعداد التوجيهات من خلال عملية بدأها التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات، وشارك فيها ممثلون عن الدول وكذلك عن هيئات أممية ومنظمات مجتمع مدني.

أثناء اجتماعين للخبراء في عام 2012 ناقش الممثلون نطاق ومعدل المشكلة وكذلك تبعاتها المدمرة، وكيف يمكن منع الاستخدام العسكري للمدارس كلما أمكن. بناء على مدخلات من هذه الاجتماعات، قام ضابط بحرية بريطاني سابق لديه 30 عاماً من الخبرة، بتحضير نسخة أولية من التوجيهات، التي تم تنقيحها من قبل لجنة صياغة من خبراء قانونيين وعسكريين وتعليميين من عدد من الدول والمنظمات الدولية. تم إصدار مسودة التوجيهات في يونيو/حزيران 2013، ويعمل التحالف العالمي حالياً مع الدول على التصديق عليها وضم محتواها إلى قوانينها الداخلية ومبادئها العسكرية من أجل إبعاد الجنود عن المدارس وإبعاد الأسلحة عن الفصول.

من قام بالدراسة؟

التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات بدأ بالدراسة ووجهها. كلف التحالف العالمي مجموعة صغيرة من الخبراء بإجراء البحوث والإبلاغ عما توصلوا إليه من نتائج.

ما مصادر المعلومات التي راجعها الباحثون لجمع البيانات التي يعرضها التقرير؟

قام فريق الباحثين بإجراء مراجعة شاملة لما كُتب عن الموضوع بالإنجليزية، وأجروا بحثاً حول المعلومات المتوفرة من الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان والتنمية، والهيئات الحكومية، ومنظمات معنية بإنفاذ الدارسين ونقابات تعليمية وكذلك من التقارير الإعلامية. هناك وقائع بعينها تم إجراء بحوث حولها سواء من خلال البحث المنهجي على الإعلام الإلكتروني ومصادر حقوق الإنسان بالإنجليزية والفرنسية والإسبانية، وبحوث محدودة بالعربية، باستخدام قائمة تفصيلية من المصطلحات البحثية لكل دولة، أو من خلال طلبات إحاطة بمعلومات تم إرسالها إلى الأمم المتحدة ومنظمات حقوق إنسان ناشطة في تلك الدول ووزارات التعليم بها. كذلك أجرى الباحثون مقابلات مع خبراء بمجال حقوق الإنسان والتنمية ومسؤولين بالتعليم، ومشتغلين بنقابات تعليمية من خلال الهاتف وفي بعض الحالات في مقابلات شخصية وجهاً لوجه.

قام الباحثون بمضاهاة ومقارنة المعلومات من آلاف المصادر من أجل ضمان الدقة، ولتفادي إحصاء الحادث الواحد أكثر من مرة. فضلاً عن ذلك فقد ساعد خبراء في منهجية البحث وحقوق الإنسان والقانون الدولي والتعليم في حالات الطوارئ في توجيه البحوث ومراجعة الدراسة في صيغة المسودة.

ما هو التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات GCPEA؟

التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات (GCPEA) هو ائتلاف تم تشكيله عام 2010 بين عدد من المنظمات المعنية بوقاية المدارس والطلاب والعاملين بالتعليم من الاعتداءات في الدول المتضررة من النزاع وانعدام الأمان. أعضاء التحالف العالمي: مجلس مساعدة الأكاديميين اللاجئين (CARA) وهيومن رايتس ووتش، ومعهد التعليم الدولي، وحماية التعليم في أوضاع انعدام الأمان والنزاع (PEIC)، برنامج تابع لـ "التعليم قبل أي شيء" ومنظمة انقذوا الأطفال وشبكة دارسين في خطر، ومنظمة اليونيسكو، ومكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسف. التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات من مشروعات مركز تايدز وهو منظمة غير هادفة للربح معفاة من الضرائب.

Secretariat Office

350 Fifth Avenue, 34th Floor

New York, NY 10118-3299

1.212.377.9446

www.protectingeducation.org